

تناولت استعراض كل القضايا المشتركة ونتائج الاتفاق النووي

وزير الخارجية عقد جلسة مباحثات رسمية مع نظيره الإيراني

ظريف: الكويت هي المحطة الأولى لتمتين العلاقات مع دول الجوار

لا يمكن لأي دولة أن تتوهم حلاً يكون بدون مشاركة جميع الأطراف

كتبت ماجدة سليمان:

عقد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أمس جلسة مباحثات رسمية مع وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف.

وتناولت جلسة المباحثات التي عقدت في ديوان عام وزارة الخارجية بحث واستعراض كافة القضايا محل الاهتمام المشترك والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية بما فيها نتائج الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة (+٥) مع إيران بشأن برنامجها النووي ومناقشة أوجه العلاقات الثنائية الوثيقة بين البلدين.

وحضر جلسة المباحثات وكيل وزارة الخارجية بالإنابة السفير جمال الغانم وسفير الكويت لدى إيران مجدي الظفيري ومدير إدارة المراسم السفير ضاري العجران ومدير إدارة مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالإنابة السفير صالح اللوغاني.

وحضر من الجانب الإيراني مساعد الوزير في الشؤون العربية والأفريقية حسين عبداللهان وسفير إيران لدى دولة الكويت السفير رضا عبايتي وأعضاء الوفد المرافق.

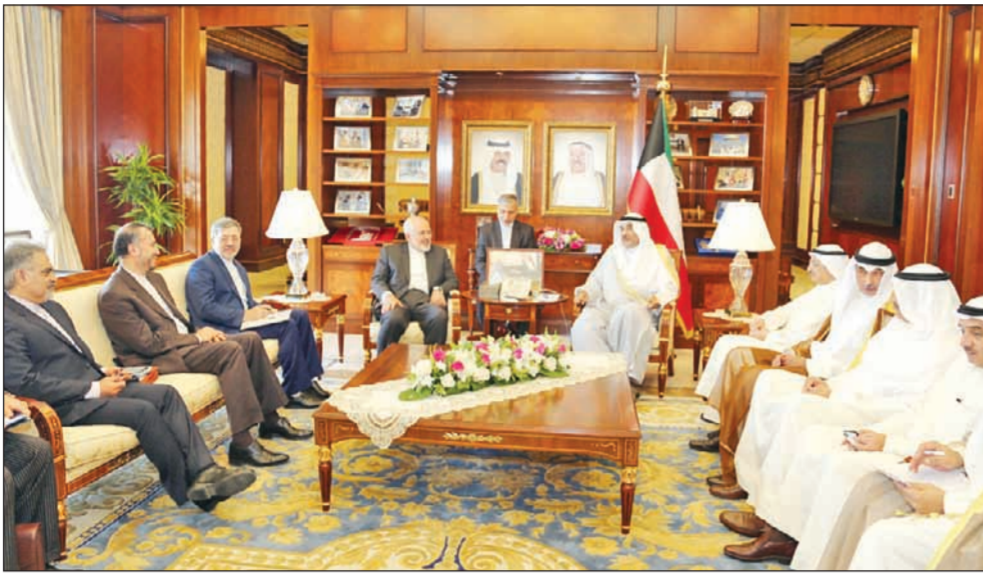
وأقام الخالد مائدة غداء على شرف وزير خارجية إيران والوفد المرافق له بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد حضرها كبار مسؤولي وزارة الخارجية وأعضاء الوفد الإيراني المرافق وسفيرا البلدين.

وكان رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد قد استقبل وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد جواد ظريف في مطار الكويت الدولي أمس والذي يقوم بزيارة رسمية على رأس وفد رفيع المستوى.

وكان في استقبال الوزير الإيراني على أرض المطار كل من سفير الكويت لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية السفير مجدي الظفيري ومدير إدارة المراسم السفير ضاري العجران ومدير إدارة مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالإنابة السفير صالح اللوغاني وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي رضا عبايتي



• أثناء وصول وزير خارجية إيران



• جانب من جلسة المباحثات

بجميع جيرانهم، وهذه هي سياستنا تجاه اليمن. وزاد ظريف: ونحن نقدم كل المساعدات، معرباً عن أسفه لوجود بعض الجيران الذين لا ينظرون إلى اليمن بهذه النظرة على حد تعبير الوزير الإيراني. وبشأن عملية وقف إطلاق النار في اليمن والتزام الصمت من قبل الأوساط الدولية تجاه هذا القرار، قال: لا نرى أن هناك رد فعل مناسباً حول القضية اليمنية، معرباً عن موقف المجتمع تجاه القضية اليمنية المرتبطة بمجلس الأمن كقضايا القضايا الدولية الأخرى، مردداً «نحن لا نرى أي رد فعل مناسب تجاه القضية اليمنية لإيقاف هذه الحرب أو أي عمل يهدف إلى وقف هذه الحرب التي ليس لها أي هدف سياسي أو عسكري، مضيفاً أن هذه المسألة التي تراها هي اليمن لا بد من إيقافها، معرباً عن أسفه على أن يكون الرأي العام الدولي الذي قام بدوره في قضايا أخرى أن يكون له دور كما لدول الجوار أن تعمل لإيقاف هذه الحرب التي لا تحقق أي نتيجة، بل أنها تزيد من الكراهية وتآزير الأمور. وبسؤاله عن استعداد إيران لتغيير سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة، قال أن الذي تحتاج إليه المنطقة ليس هو تغيير السياسة الخارجية الإيرانية بل تغيير سياسة بعض الدول التي تريد الصراع والحرب في هذه المنطقة وإيران دائماً تتعاون مع الجميع، فنحن لم ندعم حرباً دامت ٨ سنوات في هذه المنطقة والتي كانت مفروضة علينا، ونحن كنا ندعم هذه الشعوب في هذه المنطقة كما كنا ندعم الحكومات فأننا لم نقل في يوم من الأيام بأن هذه الدول في المنطقة كانت تدعم صدام الذي شن هجوماً على هذه الدول وقمنا بإدانتها والتعاون مع الدولة التي تم الهجوم عليها، واستمضتاً مواطنين لهذه الدول وكانت ملاباً لهم وكانوا ضيوفاً علينا. وأضاف: فنحن لم ندعم يوماً داعش أو القاعدة بل كنا في مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية وكان لنا الدور الأساسي في هذه الواجهة، لافتاً إلى تقديم بلاده مساعدات للشعب العراقي ودعمه خاصة في منطقة الربيع بعد أن سقطت في يد داعش، داعياً الإعلاميين إلى طرح سؤال «من هو المفترض أن يغير سياسته في هذه المنطقة؟».

ليس هناك وجود لتدخل إيراني حقيقي في البحرين و هذه الادعاءات خاطئة

البرنامج النووي الإيراني سلمي وليس هناك برنامج عسكري في المجال النووي لدى إيران وقد تم توضيح ذلك عدة مرات لكنها تطرح من بعض السياسة، وكثير مما يثار في هذا المجال هي الأثر للمشاعر، مضيفاً أن القادة الغربيين أكدوا استحالة المراقبة المستمرة للمواقع العسكرية، لافتاً إلى أنه لم يكن في منظور إيران انتاج سلاح نووي ورسالتنا لدول المنطقة هي التعاون لمواجهة هذه التحديات المشتركة فلا يمكن لأي دولة في

هذه المنطقة أن تلغي دور دولة أخرى فيها ونحن لم ن فكر بمثل هذه الأفكار ولنغي دور دولة أخرى ولا يمكن لأي دولة في المنطقة أن تتوهم بأن الحل يكون بدون مشاركة جميع الأطراف. وأضاف: نحن لم نكن ن فكر في يوم من الأيام بهذه الأفكار، ندعو الآخرين للتفكير بتعاون في ظل وجود توتر إيراني بحريني واستعداد سفيرها

قال: قمنا بهذه الزيارة للإعلان عن ضرورة التعاون ونحن نعتقد أن كل الدول في المنطقة في حاجة لرؤية مستقبلية جديدة ولا وجود لتدخل إيراني حقيقي في البحرين وهذه الادعاءات خاطئة تماماً. وبين أن النهج الواضحة التي طرحت من المؤسف أنها طرحت للحلولة دون التعاون بين هذه الدول ولا ادري لماذا بعض الدول تثقف من تخفيف الأمانة والتوقيت في هذا المجال هو خير دليل. وأضاف أن الجمهورية الإسلامية

الخطر يهدد الجميع ونحن منفتحون في هذا المجال ونمد أيدينا لدول المنطقة

تتوفر لديهم مثل هذه الإرادة معبراً عن ثقافته التامة أن هذه الإرادة متوفرة لدى المسؤولين الكويتيين وتمتني أن تتوفر لدى جميع دول المنطقة وعن توضيحه للاتفاق النووي ونصحه لكيفية التفتيش عن المواقع العسكرية الإيرانية أجب أن المراقبة محددة بالوثائق الدولية وحسب اتفاق فيينا فإن جميع الأمور واضحة وتبرهن على أن الهدف من التفتيش لا يدخل فيه الهدف العسكري وهدفه الوصول إلى الأطمئنان والثقة أن

وأعضاء السفارة لدى الكويت، من جانبه عبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عن سروره الكبير لتواجده في الكويت الصديقة مؤكداً أن إيران لها علاقات جيدة مع شعوب المنطقة لافتاً إلى أنها أول جولة خارجية له بعد الاتفاق النووي، والكويت هي المحطة الأولى ونهدف من جولتنا هذه تمتين العلاقات مع دول الجوار. وقال في مؤتمر صحافي عقده ظهر أمس بالشيراز أن إيران تعتقد أن هناك مصالح مشتركة لا بد من الاستفادة منها لمواجهة التحديات لافتاً إلى أنه اختار الكويت المحطة الأولى للإعلان عن المبادئ الثابتة للسياسة حسن الجوار والتعاون.

وأشار إلى قناعة إيران أن منطقتنا بها مصالح مشتركة واطار أيضاً مشتركة ولا بد من الاستفادة من المصالح المشتركة بالتعاون بين بلدان المنطقة وكذلك مواجهة الأخطار والتحديات. وأضاف أن الشيء الذي يربطنا في المنطقة من أواخر للمحة المشتركة أكثر من الأشياء التي يمكن أن تفرقنا والخطر يهدد الجميع وليس دولة واحدة، ونحن منفتحون في هذا المجال ونمد أيدينا لدول المنطقة ولكن لا بد أن تتوفر إرادة مشتركة. وأعلن أن كل المسؤولين الإيرانيين



• خلال المؤتمر الصحفي

الفتوى والتشريع: حكم إسباني برد ٤٢ مليون يورو لمكتب الاستثمار



• صلاح المسعد

يتوافق مع الحكم الصادر عن محكمة التمييز والتنفيذ على الأصول العائدة للورقة داخل وخارج إسبانيا بما يعادل ٤٢ مليون يورو وسيضاف هذا المبلغ إلى ما تم تحصيله سابقاً بمناسبة الأحكام الصادرة. وذكر أن التصدي تم للقضايا والحجوزات التحفظية المرفوعة من الغير ضد الهيئة العامة للاستثمار ومكتب الاستثمار الكويتي والشركات التابعة لهم من خلال الإشراف المباشر للفريق القانوني الكويتي المشكل من قبل الإدارة على الفرق القانونية في بريطانيا وسويسرا وإسبانيا وأمريكا وجزر البهاما والكامين وجيرسي وغيرها من الدول في قضايا الاستثمارات الإسبانية حيث تبلغ الأحكام النهائية التي صدرت للمصالح في القضايا المرفوعة من الغير ما يعادل ٣٠٥١٩ مليار دولار. وأكد أهمية الدور القانوني والرقابي الذي تضطلع به الفتوى والتشريع عن الخزانة العامة للدولة وحماية المال العام وحجم الجهود التي تبذل من المبعين في هذا الإطار، متمنياً جهود الفريق القانوني الكويتي ودور الهيئة العامة للاستثمار في دعم الفريق.

أعلنت إدارة الفتوى والتشريع نجاح فريق قانوني كويتي بالحصول على حكم قضائي نهائي صادر عن محكمة التمييز الإسبانية لمكتب الاستثمار الكويتي ضد ورقة انريكي ساروسولا للزامهم برد مبلغ ٤٢ مليون يورو تحصيل عليها موروثهم دون وجه حق خلال التجاوزات التي حدثت في الاستثمارات الإسبانية. وقال رئيس الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد أن الفريق القانوني حصل بالتعاون مع نظيره الإسباني على حكم قضائي نهائي من محكمة إسبانية بتاريخ ١٤ يوليو الحالي لمصلحة شركة (توراس) التابعة لمكتب الاستثمار الكويتي ضد ورقة انريكي ساروسولا للزامهم برد مبلغ ٤٢ مليون يورو. وأضاف المستشار المسعد أن صدور الحكم الحالي عن محكمة التمييز يلزم محكمة الاستئناف الإسبانية بنظر الموضوع مرة أخرى بعد أن سبق لها رفض حكم محكمة أول درجة بتعويض شركة (توراس) بالمبالغ التي حصل عليها انريكي ساروسولا.

وأشار إلى قيام محكمة الاستئناف بناء على ذلك بتعديل حكمها بما

وزير البلدية عدل لائحة إعلانات المجمعات التجارية الكبرى



• أحد المجمعات الكبرى

أصدر وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري قراراً وزارياً رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٦ في شأن لائحة الإعلانات وذلك بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ في شأن بلدية الكويت المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٣. وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٦ في شأن لائحة الإعلانات والقرارات المعدلة له. وعلى موافقة اللجنة المكلفة بالقيام باختصاصات المجلس البلدي بقرارها في ٢٦/٩/٢٠١٣ وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة. ونص القرار على إضافة فقرة ج إلى البند ثانياً من المادة السادسة عشر من القرار الوزاري

رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه نصها كالتالي: «ج» المجمعات التجارية الترفيهية التسوقية الكبرى على أن يكون من ضمن مكوناتها مطاعم، ومحلات تجارية ومقاه وصالات متعددة الأغراض وقاعات ترفيهية وسيئات ومواقف سيارات خاصة بالجمع، ويشترط أن يقتصر الإعلان على الاسم والشعار في حالة وجود شعار الجمع، ولا يزيد قياس مساحة الإعلان عن ٢م٢ كحد أقصى، ولا يتجاوز ارتفاع العمود القائم عن ١,٥ م مستوى سطح الأرض، ويجوز إضاءة الإعلان على أن تكون الإضاءة ذاتية وثابتة، وأن يقام الإعلان على جانب الطرق المؤدية للمجمع.

السكوني لـ «الشاهد»: الموائى أهدرت ١٤٥ مليون دولار من المال العام

بالمؤسسة خارج البلاد، عادوا بعدها ليعلموا أن ١٤٥ مليون دولار ذهبت بلا عودة. ودعا السكوني المدير العام إلى إيقاف الكفالات البنكية للشركة المعنية، مشدداً على ضرورة الحجز على ممتلكاتها في الموائى وإيقاف جميع المناقصات معها.

الصندوق كان ٨٥ مليون دولار، وخلال السنوات الخمس الماضية وصل إلى ١٤٥ مليوناً بأرباح تراكمية ٦٥ مليون دولار، وعندما طالب الموائى بالأرباح اكتشفت أن الصندوق خاوي، موضحاً أن اجتماعاً تم بين شركة الخدمات الكويتية التي تدير الأمر وتقوم على إدارة الموائى وبين قياديين

طالب نائب رئيس اتحاد الهيئات والمؤسسات رئيس نقابة الموائى السابق النوحدة على السكوني مدير عام الموائى بضرورة التحرك في قضية ضياع أموال صندوق استثمار الموائى، وتحويل القضية إلى النائب العام. وأشار السكوني في تصريح لـ «الشاهد» إلى أن رأسمال

شركة الخدمات سلمت صندوق الاستثمار خاوياً



• طريق الوفرة

الأشغال طالبت باتفاقية لإشراف على الزور الوفرة

كتب ضاحي العلي:

أسوة بالعقود المطروحة، وإلى افادت البلدية بأنه تم تحديد طبيعة التعاون بين الاستشاريين المحلي والعالمي، على أن تكون نسبة الإشراف على تنفيذ المرحلة الثانية ٦٧,٩٦٪ لاستشاري المحلي و ٣٢,٠٤٪ للاستشاري العالمي.

فيما طالبت الأشغال بلدية الكويت بموافقاتها بما هو المطلوب بأقصى سرعة ممكنة بشأن اتفاقية دراسة وتصميم وإشراف على إنشاء وصيانة وتطوير طريق كبد لتتمتع من مخاطبة ديوان المحاسبة مرة أخرى لاستكمال إجراءات التعاقد بين الاستشاريين العالمي والمحلي، مشيرة إلى أن ديوان المحاسبة رد أوراق الاتفاقية لعدم توافق اتفاقية تعاون بين الاستشاريين معتمدة من قبل لجنة مزاولة المهن الهندسية بالبلدية.

طالبت وزارة الأشغال العامة بلدية الكويت بتزويدها باتفاقية التعاون المبرمة بين الاستشاري العالمي والاستشاري المحلي لأجل الإشراف على عقد إنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور ومجاري امطار للطريق الواصل بين ميناء الزور والوفرة معتمدة من قبل لجنة مزاولة المهنة بلدية الكويت وفق الاشتراطات الواردة ضمن الاتفاقية ليتسنى لها اتمام إجراءات التعاقد مع الاستشاري العالمي.

وأشارت إلى القرار الإداري لبلدية الكويت المتضمن اعتماد تلك الاتفاقية وتقسيمها إلى ثلاث اتفاقيات استشارية مستقلة في مرحلة الإشراف